ظاهرة التعريب اللفظي وأثرها في المعجم المختص

الاستاذ / جواد حسني سماعنه(*)

من بين القضايا المصطلحية التي تستدعي التأمل قضية التعريب المنبثقة عن ظاهرة الاقتراض اللغوي المعروفة، ولفظة تعريب من (عَرِبَ) ومشتقاتها بمعنى فَصُحَ بعد لكنة... ومنه أعرب الإسم الأعجمي: نطق به على منهاج العرب، فهو مُعَرَّب ومُعْرَبَ، والأول أشيع وأكثر تداولا. وقد أفرزت ظاهرة الإقتراض اللغوي في اللغة العربية مصطلحين معروفين متداخلين هما المعرب والدخيل، فمع ما لكل منهما من طبيعة البحث الخاصة، إلا أن الفوارق والحدود سرعان ما تتلاشى بينهما لانتماء المصطلحين الى أرومة واحدة، وخاصة في البحوث اللغوية القديمة.

أولا: التعريب اللفظي في الدرس اللغوي القديم

اسمحوا لنا أن نتجاوز الموقف الفقهي من ظاهرة الإقتراض اللفظي بما لها وما عليها لننتقل مباشرة الى الموقف اللغوي من هذه الظاهرة، فقد تناول اللغويون العرب القدامى موضوع التعريب، في إطار ظاهرة الإقتراض اللغوي، من خلال منطلقين أساسيين الأول يتعلق بطبيعة الظاهرة ونتائجها، والثاني بإشكالية مناقلة الأصوات والحركات والحروف الأعجمية الى العربية.

فمن الناحية النظرية، كان سيبويه (ـ 180 هـ) أول من تناول الموضوع في (الكتاب (ج 4) صوتيا وصرفيا وذلك في (هذا باب ما أعرب من الأعجمي) و(هذا باب إطراد الإبدال في الفارسية). في هذين البابين وصف لما درج العرب على انتهاجه في تعريب الألفاظ وطرائقهم في ذلك، وفي الثاني طرح دقيق لقواعد الإبدال الصوتي الأعجمي وإشكالاته.

يقول في الموضوع الأول؛ مفصلين نصه في نقاط:

(1) ـ إعلم إنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية (أي الألفاظ) ما ليس من حروفهم (أي ألفاظهم) البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم (أي بأبنية العرب اللفظية)، وربما لم يلحقوه (1).

(*) خبير بمكتب تنسيق التعريب

القاعدة الأولى: تعريب اللفظ الأعجمي وفقا لبناء عربي نحو درهم عرّبوه على زنة هِجرَع، وبَهْرَج ألحقوه بسَلْهَب ودينار بديماس (2).

القاعدة الثانية: تعريب اللفظ الأعجمي مع تغيير محتمل فيه دون أن يلحق بمثال عربي.

يقول سيبويه: (ربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية: فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيا غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يَبْلُغون به بناء كلامهم) (3).

ومن ذلك قولهم آجُر وإبرَيْسَم وإسماعيل وسراويل.

القاعدة الثالثة: ترك الإسم الأعجمي على حاله إذا كانت حروفه من حروف العربية، أكان على بناء عربي أم لم يكن، نحو خراسان وخُرَّم وكُرْكُم (4).

هذه القواعد الثلاث هي في رأي سيبويه المنهج الذي اتبعه العرب في تعريب الألفاظ الأعجمية، وهي كما نلاحظ، فيها من الاضطراب في التعريب ما جعل المعجم المختص حافلاً بأنماط متضاربة شديدة الغرابة من المعرب والدخيل.

فلفظة مثل آجر عربت: آجور وياجور وآجُرون وآجِرون... وجبريل نطقت بسبع لغات، ولفظة Taraxacum اليونانية التي تعني (نبات اليعضيد) عربت في ثلاثين لفظة نحو: طرخشوقوق وطرشقوق وطرشقون وتلخشكوك وطركسينا (5).

ومن أسباب هذا التباين في تعريب اللفظة الواحدة الفوضى في تعريب الأصوات والحركات والحروف الأعجمية مما لا يوجد له نظير في الأبجدية العربية أو في نظامها الصوتي. وقد كشف سيبويه عن هذه الإشكالية في الباب الثاني الذي جاء بعنوان (هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية). وكانت هذه الإشكالية أكثر تمظهرا في النقل عن اليونانية من نظيرتها الفارسية بطبيعة الحال. فثمة حروف فارسية تخضع لما يسمى بالإبدال المطرد (أي اللازم) عند نقلها الى العربية، ذكر منها سيبويه الحرف الذي بين الكاف والجيم أي حرف الـ (G) الأجنبي الذي ليس له ما يشبهه في العربية... قال سيبويه ان هذا الحرف يجب إبداله وقد أبدله العرب بالكاف والجيم والقاف العربيات، فقالوا جَوْرَب، وكُرْبَق وقُرْبَق، ومعن الأخيرة (الحانوت) (6).

وأما ما لا يطرد إبداله، أي ما لا يلزم، فهي الحروف الأعجمية التي لها ما يشاكلها في الأبجدية العربية نحو إبدال سين سراويل أبدلت من شين، وعين إسماعيل أبدلت من همزة (7).. ونحن نتساءل، هنا عن الفائدة المنتظرة من مثل هذا النوع من الإبدال، إذ لا نرى فائدة يمكن قبولها من إبدال حرف أعجمي بآخر، خاصة وأن له ما يشاكله في العربية.

ما موقف اللغويين من هذه المعربات والدخائل؟

إذا كان سيبويه قد صب اهتمامه على وصف الظاهرة واستقراء القواعد التي استعملها العرب في التعريب فإن بعض اللغويين المتفتحين قاربوا الموضوع من زاوية أخرى، أي من زاوية الرفض أو القبول له. فابن جني خصص لها مكانا واسعا في (الخصائص) فثمة باب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام

العرب) أبان فيه عن موقف متقدم من الظاهرة ليس باعتبارها موضوعا للنقاش ولكن كجزء من متن اللغة بل ووسيلة لإثراء معجمها اللغوي توليدا واشتقاقا وغير ذلك مما تسمح به طبيعة اللفظ المعرب، كَزَرْجَن من الزَرجون وعَرجَن من العرجون ومفضض من الفضة.

أما المعجميون فقد فتحوا صفحات معاجمهم لهذا الغريب الوافد بشيء من الاضطراب قد يكون دافع إثراء اللغة وراء هذا الملحظ، فإبن رديد (ـ 321 هـ) مثلا في (الجمهرة) نجده يميز بين نوعين من المعرب، معرب بثّه في ثنايا المعجم وتحت أبوابه وحروفه، وآخر آفرد له بابا بعنوان (ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغة) (8) فهو يعتبر التوت والزنجبيل وبرنكان (وهو كساءٌ) عربيا وأن كان قد أشار الى أصولها الأعجمية، بينما يعتبر البستان والدشت والهاون (كالعربي) ويضعها في الباب الذي أشرنا إليه، دون ان يبدي من وجاهة الأسباب ما دفعه الى هذا التمييز (9).

وقد ظل هذا الغريب على حاله من القلق والاضطراب انتماء وتأصيلاً ومَعْجَمَةً... الى ان أولاه أبو منصور الجواليقي (ـ 540) اهتماما خاصا، فدبج فيه معجمه الشهير (المعرب من كلام الأعجمي على حروف المعجم) الذي يعتبر أفضل مرجع تأصيلي للمعربات في العربية، وشهادة اعتراف بوجودها وإنتمائها وإمكانية ادخالها في المعجم اللغوي العام، كما حدث بعد ذلك فعلا.

على أن ما يمكن أن نسجله على مقاربات العرب القدماء لظاهرة التعريب اللفظي أن اصحابها قد وصفوا الظاهرة وصفا خارجيا دون أن يتعمقوا فيها، أو يقدموا قواعد لما يمكن أن يُعمَل به لاحقا.. بمعنى أن الدراسات التي اطلعنا عليها لم تكن دراسات نقدية تهدف الى تحديد الوسائل لمعالجة الظاهرة، ووضع القواعد التي يجب اتباعها في التعريب، ولكنها تبيان لحصيلة لغوية أعدت سابقا، وهذا يعني فقدان هذه الأصول لمنهج في التعريب يمكن اتباعه بعد تلك المرحلة التراثية.

ثانيا: التعريب اللفظي في العصر الحديث

برهن اللغويون والاصطلاحيون المحدثون منذ أوائل هذا القرن على وعيهم الشديد بالإرث المنهجي الإشكالي الذي تركه لهم الأسلاف، خاصة وان العربية خلال المرحلة المذكورة قد أُثقِلتْ كاهلاً بآلاف المصطلحات المستجدة في كل نوع من انواع العلوم الحديثة، مما استوجب ترجمته او تعريبه، وإزاء هذا، كان لابد للعرب من أن يحاربوا على أكثر من جبهة، فهم مدعوون من جهة الى تلافي الثغرات المنهجية التي ورثوها عن الأجداد، بايجاد منهجية محكمة للترجمة والتعريب والتوليد، ومن جهة أخرى الى الإسراع في تقديم بدائل مقبولة لهذه الالاف المؤلفة من المصطلحات تُلبية لمتطلبات عديدة لا يجهلها أحد.

إزاء هذا الوضع كان لابد من ظاهرة التعريب ان تفرض نفسها في بحوث علماء اللغة المحدثين وجلسات مجامع اللغة ومؤتمراتها، متجلية في النزاعات الثلاث التالية:

ـ نزعة متشددة أحسّت بخطورة الظاهرة، ومن ثم فإنها رفضت مقاربتها، وكان يمثل هذه النزعة

مجموعة من المعجميين السلفيين امثال الشيخ أحمد الاسكندري (ـ 1938) عضو مجمع اللغة العربية.

ـ نزعة موضوعية تعترف بالظاهرة وتدعو الى عدم الشطط في التعريب، والى ضرورة وضع القواعد المنهجية والنظام الموحد، ومن أصحاب هذه النزعة أحمد عيسى والأب انستاس الكرملي والأمير مصطفى الشهابي وحامد عبد القادر وصبحي صالح.

ـ نزعة متطرفة تؤمن إيمانا مطلقا بالتعريب وتدعو الى إطلاقة في التوليد والترجمة، ولا ترى فيه خطرا علي اللغة، ومن أنصارها عبد القادر المغربي ومحمد شوقي أمين وبعض المستشرقين أمثال جب ونيلنو وماسينيون.

وكان الشيخ المغربي قد دعا في كتابه الاشتقاق والتعريب الذي صدر في العشرينات من هذا القرن الى التعريب مطلقاً وحتى بدون اتباع المناهج العربية الموروثة، لأن المعربات في نظره لا تحط من قدر فصاحة الفصيح ولا تخرج البليغ عن بلاغته (10).

وقد شهد مجمع اللغة العربية نقاشات حادة وجلسات كثيرة حول موضوع التعريب، أصدر على إثرها قرارا توفيقيا ينص على تجويز إستعمال بعض الألفاظ الأعجمية (عند الضرورة) على طريقة العرب في تعريبهم (11).

وقد اثبتت بعض الدراسات الإحصائية للمعرب والدخيل في المعاجم العلمية المختصة أن المجالات العلمية والتقنية والحضارية أكثر استقطاباً للمعربات، وان عبارة (عند الضرورة) التي ينصّ عليها قرار المجمع لم تُحترم بما فيه الكفاية. ولدى اطلاعنا على معجم حضاري أصدره مجمع اللغة العربية بعنوان (معجم ألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون)، تبيّن لنا أن نسبة المعرب والدخيل في الخمسين صفحة الأولى فقط تتجاوز الـ 25٪ من مجموع مصطلحات العينة وتزداد هذه النسبة في المعاجم العلمية للمجمع، كما تزداد أكثر في المدونات المصطلحية غير المجمعية.

ومن بين أهم الموضوعات الأكثر إشكالية في ظاهرة الاقتراض اللغوي والتي أعطاها اللغويون والمصطلحيون المحدثون اهتماما ملحوظا: المناقلة الصوتية وترجمة الحروف الأجنبية الى العربية؛ وهي القضية ذاتها التي كانت مثار اهتمام اللغويين العرب القدامى طارحة في طريقها ضروبا شتى من المتناقضات. فقد أحسّ المحدثون اذن بضرورة ايجاد المنهج لنقل الحروف والأصوات والحركات الأعجمية في الألفاظ الأجنبية وفق نظام محدد وملائم لخصائص العربية. لذلك عنى عدد من علماء اللغة والمصطلح الرواد بداية من عشرينات هذا القرن بوضع منهجيات في التعريب أهمها منهجية الدكتور أحمد عيسى المتضمنة في كتابه الشهير (التهذيب في أصول التعريب) (القاهرة ـ 1923)، ومنهجية الدكتور محمد شرف في (معجم انجليزي عربي في العلوم الطبية والطبيعية) (القاهرة ـ1924) ومنهجية أمين المعلوف ومنهجية الأمير مصطفى الشهابي وهما عالمان في علمي النبات والحيوان، وأخيرا وليس آخرا منهجية مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ولعل ما يمكن أن يقال في هذه المنهجيات أنها لم تتمكن من ايجاد نظام موحد لنقل الحروف والأصوات بالنظر اليها فرادى، أو كمجموعة

متجانسة ذات هدف واحد، إذ أبقت على المشكلات ذاتها التي عرفناها في الدرس اللغوي القديم، وعلى الخيارات نفسها بل إنها أضافت الى ذلك إشكالات جديدة ناتجة عن تعامل العربية مع لغات جديدة كالانجليزية والفرنسية. فالحرف الأعجمي الذي وصف سيبويه مخرجه فيما بين الكاف والجيم العربيتين ووضع له التراثيون الحروف (ك ج ق)أضاف اليها اللغويون الجدد (الغين والجيم ذات الثلاث نقط)، فهو في:

- منهجية أحمد عيسى: غ، ك، ق، ج
- منهجية محمد شرف: ج، غ، ج (بثلاث نقط)
- منهجية أمين المعلوف: غ، ج
- منهجية مجمع اللغة العربية: غ، ج
- منهجية الأمير الشهابي: غ

فهذا مثال واحد من أمثلة الإبدال اللازم قد يهون أمره أمام حروف الإبدال الأخرى الأكثر حدة كالحرف P والمقاطع الصوتية المركبة. والحقيقة ان هذه المنهجيات لم تنجح كثيرا في تقديم الحلول لتعريب الأصوات والحروف على النحو الذي نأمله، فضلا عن أنها فاقمت من حدة المشكلة باقتراحها اضافة حروف جديدة الى العربية لا تلائم مدرجها الصوتي ولانظامها الإملائي ولا تقنياتها الطباعية.

هذه المشكلات يمكن تلمسها جيدا في المعاجم المختصة القديمة والحديثة، ومما لفت انتباهنا في معاجم مكتب تنسيق التعريب الموحدة كاللسانيات(12)، والجغرافيا (13)، والآثار والتاريخ(14)، فيما يخص ظاهرة التعريب، ما يلي:

- عدم وجود منهج موحد في نقل الأصوات والحركات والحروف الأعجمية في المعاجم الثلاثة، فحرف الـ (G) عرب في اللسانيات (كافا) كما في (– glagolitic = كلاكوليتية) (ص 57)، (وغينا) كما في (غوتية geothic(ص 58) (وجيما) كما في (فونولوجي (ص 108))، ومثل ذلك في معجم الجغرافيا (ص 48 و49) وغيرهما من صفحات.

- التعريب دون تعريف أو شرح وهو أمر مناقض لمبدأ تحديد الدلالة الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار في التاليف المعجمي (انظر اللسانيات: ص 23، ص 59)، (الجغرافيا: ص 10، ص 13، ص 17): وغيرها من صفحات.

- عدم اتباع خطة موحدة في تدوين المعرب عند وجود مرادف أو مرادفات عربية بازائه، فمرة يقدم على العربي وأخرى يؤخر، بدون خطة واضحة تبين متى تعطى للأعجمي الأسبقية في التدوين، ومتى يعتبر مرادفه العربي شرحا، أو مصطلحا من الدرجة الثانية. (انظر اللسانيات رقم المصطلح 246، والمصطلح رقم 1467، 1468) وغيره الكثير.

- اللجوء الى التعريب اللفظي مع وجود مقابل عربي، أو التمحل في وضع مقابل عربي مع أفضلية التعريب، وهذا يعني المزاجية الملحوظة في التعريب وعدم الاعتماد على منهج محدد فيه. (التاريخ: المصطلحات 365، 413، 625، 1258).

ومن ذلك التعريب اللفظي لبعض أجهزة القياس وأسماء العلوم أحيانا، وأحيانا أخرى وضع مقابلات عربية لها، دون اتباع نظام محدد في ذلك. (انظر: الآثار والتاريخ - المصطلحات 1659، 2013، 2016،

2014، 2023، 2025) .

هذه إلماعات خاطفة لما هي عليه ظاهرة الاقتراض اللفظي في اللغة العربية، وفي معاجمها المختصة، إن دلت فإنما تدل على أن هذه الظاهرة بحاجة الى مراجعة جديدة تكون أشبه بنقطة جمارك لغوية (إن صح التعبير!) تهدف الى مراقبة هذه الكائنات الغريبة الوافدة (الألفاظ الدخيلة) ومساءلتها وتنظيم استيعابها اذا لم يكن منها بد، حماية للغة ولأهلها من أن يصبحا غريبين في وطنهما العربي الكبير.

هوامش:

(1) ـ الكتاب لسيبويه ـ (ج 4) تحقيق عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الكتب العلمية) ص 303

(2) م. ن، ص. ن

(3) م. ن، ص 304

(4) م. ن، ص. ن

(5) الجامع لمفردات الادوية والاغذية لإبن البيطار (ـ 646 هـ)، طبعة أوفست، مكتبة المثنى: بغداد ب. لا.

(6) الكتاب لسيبويه، ج 4، ص 305

(7) م. ن، ص 306.

(8) الجمهرة لإبن دريد (ـ 321)، (القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه) طبعة بالأوفسيت. مج 3، ص: 499 ـ 504.

(9) م. ن، ص: 447، 222، 251، 305، 309، 400، وغير ذلك من صفحات.

(10) الاشتقاق والتعريب، عبد القادر الغربي (القاهرة: 1924)، ص 5، ص 48 ـ 49.

(11) مجموعة القرارات العلمية الصادرة عن المجمع، (د 1 ـ 28)، ص 83، صدر القرار في ج 1، د1.

(12) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي ـ فرنسي ـ عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب) 1989.

(13) المعجم الموحد لمصطلحات الجغرافيا (انجليزي ـ فرنسي ـ عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، 1994.

(14) المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ (انجليزي ـ فرنسي ـ عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب)، 1993